

Distr.: General  
22 July 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

انتخابات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس

حقوق الإنسان

## مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشح إندونيسيا لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تشرف البعثة الدائمة كذلك بأن ترفق طيه وثيقة تبين فيها التعهدات والالتزامات الطوعية التي أعلنتها إندونيسيا، وتعيد فيها تأكيد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لإندونيسيا ممتنةً تَعْمِيمَ هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

ترشح إندونيسيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

التعهدات والالتزامات الطوعية المقطوعة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - تتقدم حكومة جمهورية إندونيسيا بترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وكانت آخر مرة شغلت فيها إندونيسيا كرسياً في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال عضويتها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

٢ - ولا تزال إندونيسيا كبلد مصممة على التمسك بولايتها الدستورية والتزاماتها بتنفيذ المعايير العالمية لحقوق الإنسان، ولذا فإنها تؤكد على أهمية ترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ويفوض الدستور الإندونيسي لعام ١٩٤٥ الحكومة الإندونيسية بالمساهمة بنشاط في تحقيق السلام والعدالة على الصعيد الدولي فضلاً عن ضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالتالي، تؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وبتكاملها وترابطها، وبضرورة تناولها جميعها على نحو يتوخى فيه الإنصاف والتكافؤ، وعلى قدم المساواة وبالقدر ذاته من الاهتمام.

٣ - وترى إندونيسيا أن حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من بصمتنا الوراثة. وأن دولة كبيرة ومتنوعة وأرخبيلية مثل إندونيسيا لن تكون قادرة على الازدهار والتقدم، إذا لم يتم الاعتراف بحقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتها، باعتبارها المبادئ الأساسية داخل نسيج مجتمعا. وباعتبار إندونيسيا دولة ديمقراطية والرابعة في العالم من حيث عدد السكان حيث يبلغ نحو ٢٦٠ مليون شخص ولديها ست ديانات رسمية تعترف بها الدولة بينما يوجد بها أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، فإنها على استعداد، بناءً على تجاربها الغنية، لمشاركة دروسها القيمة بشأن أهمية الحفاظ على الوحدة في التنوع ضمن بيئة متعدد الأطراف.

وعلاوة على ذلك، يرد أدناه بعض الأسس المنطقية لترشح إندونيسيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

### على الصعيد الدولي/المتعدد الأطراف

٤ - تؤكد إندونيسيا من جديد أهمية عمل مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الحوار والتعاون الدولي من أجل تحسين حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، لم تكن إندونيسيا عضوًا مؤسسًا لمجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فحسب، وأعيد انتخابها في الفترات ٢٠٠٧-٢٠١٠، و ٢٠١١-٢٠١٤، و ٢٠١٥-٢٠١٧، بل إنها التزمت أيضًا بمواصلة مشاركتها النشطة في أعمال المجلس اللاحقة ودعمها لها على نحو فعال.

٥ - وترى إندونيسيا على الدوام أن النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، تمشيًا مع المبادئ التي قام عليها مجلس حقوق الإنسان في إنشائه، يجب أن يستند إلى مبادئ الموضوعية

والحياد وعدم التسييس واللاانتقائية. وفي هذا السياق، تواصل إندونيسيا بيان تقدمها في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال التعاون الثلاثي والتقني.

٦ - وتسعى إندونيسيا، بصفتها انتخب مؤخرًا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، إلى الربط بين ما يتسم بها المجلسان من أهمية. كما إنها تسعى جاهدة إلى تعزيز ولاية مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالمنع من خلال التعاون والحوار تحسبًا من نشوب نزاعات محتملة. وفي الوقت نفسه، تقدم إندونيسيا أيضًا رؤى وإسهامات ذات مغزى في منع التسييس المحتمل لقضايا حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

٧ - وكانت إندونيسيا من أوائل البلدان التي خضعت للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وهي ترى أن هذا الاستعراض آلية رائدة لتحسين حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة. وتعرب عن تقديرها للمساهمة البناءة للدول المشاركة في الحوار بشأن الاستعراض. ومن الأهمية البالغة بمكان العمل بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل بغية دعم الجهود المبذولة لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك إندونيسيا.

٨ - وفي السياق نفسه، أجرت إندونيسيا أيضًا الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧. وترى أن الاستعراض الدوري الشامل والاستعراض الوطني يعزز كل منهما الآخر، حيث يساهم تنفيذهما في تحسن حقوق الإنسان بصورة كبيرة.

٩ - وتتمتع إندونيسيا بعضوية مختلف المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي مجلس حقوق الإنسان، تشكل إندونيسيا جزءًا من عدة مجموعات رئيسية من قرارات حقوق الإنسان، من قبيل الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في العمل، والتأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، والحصول على الأدوية. وإندونيسيا أيضًا عضو نشط في مبادرة مناهضة التعذيب منذ عام ٢٠١٤، كما أنها تنشط في النهوض بعمل اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان داخل منظمة التعاون الإسلامي.

١٠ - وتواصل إندونيسيا تنفيذ ثمانية صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان وبروتوكولين اختياريين من البروتوكولات الملحقه باتفاقية حقوق الطفل على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي عام ٢٠١٧، قدمت إندونيسيا تقريرها الأولي عن تنفيذ الاتفاقية المعنية بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وأجرت حوارًا مع اللجنة.

١١ - وتعمل إندونيسيا بنشاط مع مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فقد قامت، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، على التوالي، بدعوة عدد من المضطّعين بإجراءات خاصة والمكلفين بولايات، أي المقرر الخاص المعني بالصحة والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، ويسرت زيارتهما. وفي بداية عام ٢٠١٨، دعت إندونيسيا أيضًا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى القيام بزيارة رسمية والمشاركة في حوار إقليمي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وفي إطار هذه الفرص المتاحة، أجرى أصحاب المصلحة الوطنيون ودون الوطنيين في مجال حقوق الإنسان حوارات فعالة مع المضطّعين بإجراءات خاصة والمكلفين بولايات المشار إليهم ومع المفوضة السامية.

١٢ - كما زار العديد من المسؤولين عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إندونيسيا بصفتهم الشخصية، حيث حضروا الاجتماعات والندوات والمناسبات العامة التي نظمتها منظمات المجتمع المدني الإندونيسية. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان من بين الذين ذهبوا إلى إندونيسيا في زيارات غير رسمية المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية في العصر الرقمي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. كما زارت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان إندونيسيا وناقشت قضايا حقوق الإنسان مع مسؤولين رفيعي المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

### على الصعيدين الإقليمي والثنائي

١٣ - تتولى إندونيسيا دوراً رائداً في الجهود المبذولة للنهوض بقضايا حقوق الإنسان ومعالجة القضايا الإنسانية في المنطقة. ويشمل ذلك الدور القيادي لإندونيسيا في تعزيز دور رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في النهوض بالديمقراطية والحريات الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما في إنشاء اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للآسيان، ومعهد الآسيان للسلام والمصالحة. كما تنشط إندونيسيا في تعزيز الدور الذي يضطلع به مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في الاستجابة للأزمات الإنسانية في المنطقة.

١٤ - وباعتبارها ثالث أكبر ديمقراطية وتضم أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، ويعززها مبدأ الحرية الدينية والتسامح الديني، فهي تشكل دليلاً حياً على أن الديمقراطية والإسلام يمكن أن يتعايشا بسلام وبانسجام. وتواصل إندونيسيا أيضاً تشجيع الحوار الحقيقي بنشاط بهدف النهوض بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحرية الدينية والتسامح الديني، وتوسيع نطاق التفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان من خلال مختلف المبادرات الثنائية والإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك منتدى بالي للديمقراطية، والهيئة العالمية للعلماء المسلمين. وتتولى إندونيسيا أيضاً دوراً نشطاً في تحالف الأمم المتحدة للحضارات، إما كمضيف للمنتدى العالمي السادس للتحالف، أو كمساهم نشط في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والتعاون بين الحضارات المختلفة.

١٥ - وترى إندونيسيا أنه ينبغي تعزيز حقوق الإنسان على نحو بناء من خلال الحوار والتعاون. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، تشرك إندونيسيا عدداً من البلدان أو مجموعات البلدان من خلال الحوار الثنائي بشأن حقوق الإنسان والحوار بين الأديان من أجل زيادة التفاهم والتعاون بين البلدان في مجال حقوق الإنسان.

### على الصعيد الوطني

١٦ - لا تزال خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، منذ تقديمها في عام ١٩٩٨، تشكل إطار التنفيذ الوطني المتعلق بحقوق الإنسان. وستدخل خطة العمل الخمسية هذه جيلها الخامس في عام ٢٠٢٠. وتواصل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة تحسین وتجويد نوعية الإطار وفعاليتها، وهذا ما شمل قيامها مؤخراً بإدماج حقوق ذوي الإعاقة.

١٧ - ويهدف زيادة تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي، تقدم إندونيسيا بانتظام برامج للتدريب والنشر تتعلق بالالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان. وتستهدف البرامج مجموعة واسعة من الجماهير، بما في ذلك الموظفين المدنيين، وموظفي إنفاذ القانون، والطلاب، والمعلمين، والزعماء المحليين، وتتناول قضايا مواضيعية مختلفة من قبيل قضاء الأحداث، ومبادرات مكافحة التعذيب، وحقوق ملكية الأراضي، والاتجار بالبشر، والجنسية، وحقوق النساء والأطفال. وهذا ما يدل على شمولية النهج الذي تتبعه إندونيسيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٨ - كما مكّنت إندونيسيا مختلف الآليات، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولقد أصبح هذا جزءاً لا يتجزأ من جهودنا المبذولة لتعزيز الآلية الوطنية للضوابط والموازنات في مجال حقوق الإنسان وفي تعزيز الفهم المتبادل للمواقف والسياسات الجوهرية للحكومة بشأن المواضيع المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا دليل آخر على النهج الشامل الذي تتبعه إندونيسيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٩ - وفيما يتعلق بالنهوض بحقوق المرأة، فإن الرئيس جوكو ويدودو هو "أحد المؤيدين لحملة الرجل نصير المرأة" وقد وضع ثلاث خطط لزيادة تمثيل المرأة في صنع القرار؛ وتحسين صحة الأمهات؛ وإنهاء العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، يوجد في إندونيسيا برنامج رئيسي بعنوان "تحقيق الأهداف الثلاثة"، يركز على إنهاء: (أ) العنف ضد النساء والأطفال؛ و (ب) الاتجار بالبشر؛ و (ج) الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة الاقتصادية للمرأة.

٢٠ - ولا يزال تعزيز وحماية حقوق ورفاه أكثر من ٨٨ مليون طفل يشكل إحدى الأولويات الوطنية لإندونيسيا. وقد وضعت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والخطة الوطنية للتنمية في الأجل المتوسط خارطة الطريق لحماية حقوق الطفل، والتي تشمل أيضاً حماية الأطفال من العنف والتمييز. وأطلقت إندونيسيا الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال بهدف تعزيز الشراكات القائمة على القطاعات بين مختلف المؤسسات الحكومية والمنظمات المجتمعية، وتعريف وتحديد المبادئ الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية وآليات التنسيق والمراقبة المتعلقة بالأطفال. وتلتزم إندونيسيا، باعتبارها دولة رائدة في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، التزاماً عميقاً بإنشاء نظام بيئي يفضي إلى نمو أطفالها وتقديم مساهمات لمجتمعهم والعالم من خلال النظم المجتمعية لحماية الطفل، والتشجيع على إقامة مراكز أسرية للتعلّم ومنتديات للأطفال على مستوى المقاطعات، وتحسين معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وكذلك مكافحة التفرغ في المقاطعات والقرى.

٢١ - وفيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعقب التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١، اعتمدت إندونيسيا القانون رقم ٢٠١٦/٨ بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ليحل محل القانون رقم ١٩٩٧/٤. ويركز هذا القانون على تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وعلى تحسين آليات التنفيذ، كما أنه غيّر نهج الحكومة من خلال تعميم سياسات الإعاقة وبرامجها في الوزارات/الهيئات ذات الصلة. وبغية مواصلة تعميم منظور الإعاقة وتحسين مساءلة القطاعات الرائدة الحكومية على جميع المستويات، وُضع في عام ٢٠١٥ مبدأ توجيهي بشأن التخطيط والميزنة المراعية للإعاقة.

٢٢ - وتواصل إندونيسيا، من خلال لوائح محددة، دعم المدن في جميع أنحاء الأرخيبيل من أجل تحسين أعمال حقوق الإنسان للمواطن واحترامها. وتبذل مجالس مدن مثل باندونغ وسورابايا ويوجياكارتا وونوسوبو جهودًا ملموسة لتحويلها إلى مدن لحقوق الإنسان. وتشجع السلطة الوطنية مزيدا من المدن في البلاد على أن تحذو حذوها، كما أصد عدد من المدن في إندونيسيا مراسيم محلية ذات صلة بحماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال والمعوقين.

٢٣ - وحرية التعبير في إندونيسيا مكفولة بموجب المادة ٢٨ من الدستور التي تناول حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وكذلك بموجب القوانين واللوائح، بما في ذلك القانون رقم ١٩٩٨/٩ بشأن حرية إبداء الرأي علانية والقانون رقم ٢٠١٦/١٩ بشأن تعديل القانون رقم ٢٠٠٨/١١ المتعلق بالمعلومات والمعاملات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، تتمتع حرية الصحافة، باعتبارها عنصراً أساسياً في الديمقراطية الإندونيسية، بالحماية ما دامت تلتزم بالقواعد المهنية والأخلاقية.

٢٤ - وستواصل إندونيسيا أيضاً مشاركتها النشطة والبناءة في تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تشمل التعهدات والالتزامات التالية:

(أ) على الصعيد الدولي/المتعدد الأطراف:

- ستعمل إندونيسيا على تعزيز التعاون الدولي لكفالة أن تسهم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بهدف تحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الاستقرار والرفاه الضروريين لإقامة علاقات سلمية وودية بين الأمم وفي تحسين الظروف المفضية للسلام والأمن وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تلتزم إندونيسيا بالتشجيع على تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي أعمال المجلس، التي ستظل شفافة وعادلة ونزيهة وتمكّن من إجراء حوار حقيقي وتتوخى تحقيق النتائج.
- ستواصل إندونيسيا إشراك آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة بغية مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما ستعمل على زيادة تعميم حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة.
- ستعمل إندونيسيا أيضاً على تعزيز مساعيها لكفالة إيلاء جميع حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحق في التنمية) القدر نفسه من الاهتمام في أعمال مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- ستقوم إندونيسيا بدور أنشط في تعزيز الحوار بشأن حقوق الإنسان والتعاون بين الأديان على الصعيدين الدولي والمتعدد الأطراف.
- تلتزم إندونيسيا بدعم الجهود المبذولة في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بلدانها الأعضاء والمساهمة في تلك الجهود.

## (ب) على الصعيدين الإقليمي والثنائي:

- ستواصل إندونيسيا النهوض بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بواجبها المتمثل في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية وتعدد الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية.
- تلتزم إندونيسيا بمواصلة تعزيز عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة، فضلاً عن لجان حقوق الإنسان المواضيعية الأخرى ذات الصلة التابعة للرابطة، من قبيل اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة للرابطة.
- ستعمل إندونيسيا على تعزيز المثل الديمقراطية وسد الفجوات في التنمية السياسية في آسيا من خلال تعزيز الحوار والتعاون العملي، وخاصة من خلال منتدى بالي للديمقراطية - وهو منتدى شامل ومفتوح لبلدان المنطقة أنشأته إندونيسيا في عام ٢٠٠٨.
- ستواصل إندونيسيا تعزيز تعاونها الثنائي وتوسيع نطاقه في مجال حقوق الإنسان والحوار والمشاورات.

## (ج) على الصعيد الوطني:

- تلتزم إندونيسيا بتحسين عمل المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعمل الآلية الخاصة بتبادل تجاربها مع الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والعالمية.
  - ستعمل إندونيسيا على تعزيز آليات حقوق الإنسان على مستويات البلد والمقاطعات والمناطق والبلديات.
  - تلتزم إندونيسيا بإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ قوانينها ولوائحها المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين مستوى التنسيق والتآزر بين السلطات الحكومية، وتعزيز الأطر التشريعية وتعميم حقوق الإنسان في عملية صنع السياسات على جميع المستويات.
  - ستعمل إندونيسيا على تعزيز شراكاتها مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني، في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلاد.
- ٢٥ - وتوضح هذه المذكرة التزام حكومة إندونيسيا الثابت، في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، بمواصلة تسريع الجهود المبذولة لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان في إندونيسيا. ولا يزال استمرار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يمثل أولوية بالنسبة لإندونيسيا.
- ٢٦ - وفي هذا الصدد، تعرب حكومة إندونيسيا عن فائق تقديرها لما تقدمه حكومتكم من دعم لترشح إندونيسيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.